

المهاجرون الجزائريون في مناجم قفصة بتونس

أ. احمد بن جابو

—المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة الجزائر

مقدمة

شكل قطاع الصناعة نوعاً آخر من نشاط المهاجرين الجزائريين بالبلاد التونسية الذي تركز أساساً في الصناعات الاستخراجية التي استحوذت عليها الشركات الاستعمارية، فاستقطبت عدداً كبيراً من المهاجرين الجزائريين حين انطلق نشاطها بمختلف المواقع المنجمية عقب فرض الحماية الفرنسية سنة 1881 على تونس، فشكّلت الصناعة المنجمية أول فرصة للوافدين الجزائريين الذين ضاقت بهم السبل في الحصول على رغيف العيش، والاضطهاد الذي أجبرهم على الهجرة من الجزائر، فأعطت سلطات الاحتلال اهتماماً خاصاً للصناعة المنجمية لتحقيق أغراضها الاقتصادية، فكثفت الشركات الاستعمارية من جهودها في استغلال المناجم فجهزتها و طورتها في فترة وجيزة حتى تدخل مرحلة الإنتاج، ثم البحث عن الأيدي العاملة الرخيصة، فكان الوافدون الجزائريون إلى البلاد التونسية إحدى هذه القوى العاملة بهذه المناجم الواقعة بالجهات الغربية والقرية من المناطق الحدودية الجزائرية التونسية.

وأطلق على عدد العاملين بمنطقة المناجم اسم القبائل، وكانت هذه التسمية معروفة ومنسوبة إلى الوافدين من منطقة القبائل بالجزائر، وربما يعود ذلك إلى أغلبية عدد الجزائريين المنتسبين إلى هذه المنطقة⁽¹⁾، والغرض من هذه التسمية حسب ما يبدو أنها تدخل في السياق العام

للسياسة الاستعمارية ببلاد المغرب العربي و التي تهدف إلى تحقيق التفرقة و تغذية الصراع والكراهية بين الجماعات العمالية العربية العاملة بقطاع المناجم، والحيلولة دون تكتلها واتحادها ضد سلطات الاحتلال.

1 -الشركات الاستعمارية في مصادرتها للمناطق المنجمية:

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، واستيلائها على أراضي الدولة و الأوقاف، اتجهت أنظارها مباشرة إلى الاستحواذ على أراضي العروش والقبائل بغرض الاستيلاء عليها واستغلالها اقتصاديا في الزراعة أو الصناعة، فقامت سلطات الاحتلال بإرسال البعثات العلمية إلى مختلف جهات البلاد التونسية منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر، فتم اكتشاف الفوسفات بنواحي قصفة وإلى المناطق الشمالية منها من طرف فيليب توماس⁽²⁾، على مساحة قدرت بحوالي 80 كم² ممتدة على أراضي القبائل، كقبائل أولاد سلامة و قبائل أولاد بويحي، وقبائل سيدي عبيد و غيرهم.

غير أن وجود هذه الثروات على أراضي القبائل قد أثار إشكالية الملكية الأمر الذي أدى إلى إشكالية قانونية دفع بسلطات الحماية إلى تشكيل لجنة أوكلت لها مهمة البحث عن مبرر قانوني أو بالأحرى حيل قانونية كاعتبار أراضي العروش داخلة ضمن الأراضي الموات⁽³⁾ أو عدم توفر رسوم الملكية لهذه الأراضي من طرف سكان القبائل الذين يطالبون بحقوق الملكية، لكن سلطات الاحتلال تمكنت من اعتبار هذه الأراضي ملكا للدولة منذ عهد الباي على الرغم من الأدلة التي كان يمتلكها

سكان العروش بالمنطقة التي تثبت ملكيتهم للأراضي التي اكتشف بها الفوسفات والتي أكدها (Dumas Paul) بول دوماس⁽⁴⁾ في تحقيقه الميداني بالأدلة في إثبات حق الملكية الفردية لدى الكثير من سكان منطقة المناجم بقفصة، كقبائل أولاد يحيى، وأولاد سلامة كالسقي بالأراضي الزراعية، وحق الشفعة⁽⁵⁾ الذي طرح خاصة بأراضي الفوسفات الواقعة بالنواحي الغربية من مدينة قفصة سنة 1894.

والأسباب التي دفعت بسلطات الاحتلال إلى الإدعاء بحق الدولة على الأراضي المنجمية، هو اكتشاف مناجم الفوسفات بالأراضي التي تعود ملكيتها إلى الخواص الذين لهم حق التصرف فيها حسب مشيئتهم، و كان الغرض من إثارة هذه الإشكالية المتعلقة بملكية الأراضي هو البحث عن طرق و وسائل ملتوية يتحقق بها الاستيلاء على الموارد الطبيعية من طرف سلطات الاحتلال، و تم الشروع في مصادرة الأراضي من طرف المجالس العقارية المختلطة تطبيقا للأمر الصادر في 14 جانفي 1901 وانتزاع مساحات الأراضي المطلوبة من أصحابها الشرعيين الأمر الذي فسح المجال الحيوي للشركات الاحتكارية التي كانت متواجدة منذ 1894، وبعد اكتشاف الفوسفات الذي تم منذ 1884 بمنطقة الجنوب الغربي، وقبل تأسيس شركة صفاقص قفصة منذ سنة 1892.

فوظفت لذلك ترسانة قانونية استغل فيها جهل سكان المنطقة لحقوقهم مع تواطؤ بعض الأعيان والمشايخ في انتزاع الأراضي من أصحابها

الشرعيين⁽⁶⁾ الأمر الذي فتح المجال واسعا أمام الشركات الاستعمارية بالبلاد التونسية.

2 - الشركات المنجمية بقفصة:

منذ سنة 1897 تقدم إلى الاستلاء على المناجم بمنطقة قفصة حوالي 14 منافسا، فوقع الاختيار على خمسة منهم فقط، وهم: دي روبار (De Robert) الذي أمضى الاتفاقية بتاريخ 8 أوت 1896 مع ميرابو (Mirabeau) وبويراري (Puerari)، وشركة مقطع الحديد العاملة بالجزائر، والشركة الفرنسية للدراسات والمقاولات، ولعب بافيلي (Pavillier) كمدير عام للأشغال العمومية بإيالة تونس (1893 - 1903) دورا فعالا في عقد هذه الصفقة⁽⁷⁾ التي اتسمت بتقديم الرشاوى، و تورط بعض المسؤولين البرلمانين في تحديد شروط هذه الاتفاقية القاسية، وكان لدى بافيلي فكرة واضحة ودقيقة حول حجم الثروة المعدنية بإقليم قفصة، و التي قدر حجمها حينذاك بحوالي الثلث ($\frac{1}{3}$) من مجموع الثروة المنجمية المتوفرة بالبلاد التونسية.

وفي سنة 1897 تأسست شركة صفاقس قفصة عوض شركة دي روبار (De Robert) في 12 مايو 1897 نتيجة لتسهيلات قانونية تضم استغلال الأراضي الممتدة ما بين مدينة قفصة والحدود الجزائرية غربا لمدة 60 سنة دون ضمان ولا تعويض على أن تعود هذه الأراضي للملكية الدولة بعد انتهاء مدة الاتفاقية، وتمتد هذه الأراضي من الجنوب الغربي لقفصة إلى الحدود الجزائرية غربا، وهي تضم جبال الزيتون، وزمرة، والثالجة، والمتلوي،

وجبال شمال تمغزة، والمناطق المحاذية لها⁽⁸⁾، وتقدر المساحة الإجمالية لهذه الاتفاقية بحوالي 20 مليون هكتار، وهذا بعد أن تم تجريد حوالي 100000 بدوي من حقهم التاريخي في الملكية و التصرف، كما تضمنت الاتفاقية مدّ خط للسكة الحديدية يربط ما بين المتلوي و صفاقص مرورا بمدينة قفصة على مسافة طولها 245 كم، كما تمّ التنازل عن 30000 هـ من أراضي الدولة بمراقبة صفاقص (هنشير - الشعال) بغرض استغلالها في زراعة الأشجار المثمرة كالزيتون والكروم و غيرها.

وزاد احتكار شركة صفاقص قفصة باستغلالها لمنجم الرديف سنة 1909، ومنجم أم العرائس سنة 1919، بينما كان استغلالها لمنجم المتلوي منذ 1897، الأمر الذي أدى إلى مدّ الخط الحديدي لربط المتلوي بالرديف وأم العرائس بميناء سوسة عبر هنشير، كما تواصلت الأبحاث عن الفوسفات والترخيص لاستغلاله كمنح رخصة استغلال منجم المظيلة سنة 1913، وذلك في إطار تطبيق القانون المؤرخ في 01 ديسمبر 1898 الذي يحدد البحث عن الفوسفات، واستغلاله بعد الحرب العالمية الأولى.

فمنجم المظيلة قد انطلقت به الأشغال سنة 1920، وبدأ استغلاله سنة 1922 بعد أن تمّ ربط خط السكة الحديدية بينه وبين خط صفاقص قفصة⁽⁹⁾.

وبعد أن انتهت الشركات الاستعمارية من استغلالها على الأراضي، والشروع في وضع التجهيزات والانتهاء منها، والانطلاق في استغلال المناجم، واجهها نقص في اليد العاملة، خاصة بعد أن تشبث أصحاب

الأراضي وسكان القبائل بالمناطق المجاورة بأنشطتهم الفلاحية والرعي خوفا من استيلاء سلطات الاحتلال على الأراضي المتبقية في حوزتها الأمر الذي جعل الشركات الاستعمارية بمناجم قفصة تبحث عن اليد العاملة الأجنبية الأوربية واليد العاملة العربية من بلدان المغرب العربي من الجزائريين والمغاربة و الليبيين و التونسيين لجلبهم إلى العمل في المناجم.

3 -مصادر اليد العاملة بمناجم قفصة:

شكل العنصر القبلي بمنطقة قفصة الصفة المميزة للبنية الاجتماعية، فقدّر عدد سكان المنطقة بحوالي 14000 نسمة موزعين على مختلف القبائل بالمنطقة، ومثل سكان المدن منهم بالوحدات حوالي 4222 نسمة، بنسبة 31 %، بينما مثل سكان القبائل العدد الباقي المقدّر بـ 9788 نسمة، بنسبة 69 %⁽¹⁰⁾.

وفي إحصائيات سنة 1905 قدر عدد سكان قفصة بحوالي 41780 نسمة إضافة إلى سكان أولاد سيدي عبيد المقدّر عددهم بحوالي 3500 نسمة سنة 1903⁽¹¹⁾ الذين سيمثلون إحدى المجموعات الرئيسية من الأيدي العاملة في منجم الرديف، والملاحظ هنا هو النقص في عدد سكان المنطقة المنجمية الأمر الذي نتج عنه نقص في الأيدي العاملة التي تتطلبها الشركات المنجمية بالمنطقة، فعدد السكان المقدّر بـ 14000 نسمة، لا يوجد من بينهم سوى 4000 نسمة في سن العمل⁽¹²⁾، وهذا

العدد القليل من سكان المنطقة كقوى عاملة لم تكن لها الرغبة في العمل المنتظم والقار بسبب نظرتها واحتقارها للعمل المنجمي تحت سلطة وأوامر الغاصب والمحتل الأجنبي، وقوة ارتباطها بالحياة القبلية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية التقليدية كالزراعة وتربية المواشي، وممارسة الصناعات ذات الاستهلاك المحلي كصناعة البرانس والخيم والأفرشة، والقيام بنشاطات اقتصادية في الشمال والجنوب والساحل كزراعة الحبوب والزيتون والتمور، ومن ذلك فلم يبق أمام الشركات الاستعمارية إلا الاتجاه في البحث عن الأيدي العاملة التي تحتاجها خارج البلاد التونسية، فمنها الأيدي الأوربية، والأيدي العربية من بلدان المغرب العربي من جزائريين ومغاربة، وليبيين وتونسيين من خارج منطقة المناجم.

وبدأت هجرة الأيدي العاملة من خارج البلاد التونسية نحو المصانع المنجمية منذ أن تأسست الشركات المنجمية الأوربية بالمنطقة فكانت هجرة الجزائريين من منطقة تبسه وسوف، وبلاد القبائل وغيرها، وكثيرا ما كان يتم إغراء السكان وحثهم على العمل في المناجم سواء من طرف سلطات الاحتلال أو من طرف السلطات المحلية التونسية من قياد ومشايخ الزوايا كما كان عليه الحال بالنسبة لمنطقة تبسة الذين كانوا يتمتعون بتأهيل مهني أو عاطلين منهم عن العمل⁽¹³⁾، واستمر هذا الأسلوب في استقطاب الأيدي العاملة في المناجم الى غاية

بداية عقد الثلاثينيات حين وقعت الأزمة الاقتصادية و ما نتج عنها من آثار سلبية عملت على انخفاض تصدير الفوسفات، وانعكاس ذلك على الأيدي العاملة بالمناجم.

كما عملت الشركات المنجمية في تفضيلها للأيدي العاملة غير التونسية بادعائها أنها آتية من مناطق منجمية – وخاصة منهم الجزائريون فهي أكثر تأهيلا، أو أنها بعيدة عن موطنها الأصلي فهي أكثر إنتاجية ولا تستهين العمل تحت أوامر المحتل الأجنبي⁽¹⁴⁾ كما كان لعوامل الفقر والحرمان والتشريد ، والإغراء بأجر قار – حتى ولو كان منخفضا في استقطاب أعداد هائلة من الأيدي العاملة، ومن جانب آخر فإن مسؤولي الشركات المنجمية كانت حريصة على هذا التنوع المتعدد في أصول العمال كالانتماء العرقي، والثقافي وحتى المهني للحيلولة دون أن يكون هناك وعي وطني وعمالي، وذلك في إطار مبدأ سياسة (فرق تسد) التي هي قاعدة السياسة الاستعمارية المنتهجة من قبل سلطات الاحتلال في كل من الجزائر و تونس .

وبالتوسع في الاستغلال المنجمي بالجنوب الغربي من البلاد التونسية ازداد الطلب على الأيدي العاملة ، واستحالة توفير تلك الأعداد الهائلة من فرنسا، والبلدان الأوروبية الأخرى مع ارتفاع تكاليفها، الأمر الذي جلب اليد العاملة العربية من الجزائر والمغرب وليبيا والتي مثلت خزانة لعمال المناجم في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، وحتى عدد العمال التونسيين قد ارتفع خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين .

أما الأيدي العاملة الأوروبية العاملة في منطقة المناجم أداة لتدعيم السياسة الاستعمارية، والاستغلال الاقتصادي بالبلاد التونسية، وعلى الرغم من نسبتهم القليلة من مجموع عمال المنجمين، إلا إنهم يحتلون قمة الهرم الاجتماعي نتيجة للامتيازات التي منحت لهم من قبل سلطات الاحتلال، وفق تقسيم عرقي ومهني من مجموع العمال، وحتى ضمن المجموعات الأوروبية نفسها⁽¹⁵⁾ التي كانت تتكون من بلدان أوروبية مختلفة (من إيطاليين، وسويسريين، واسبان، و تشيكوسلوفاكيين ومالطيين، ويونانيين وغيرهم) وبدأت أعدادهم تتراجع بالعمل في المناجم من بداية القرن العشرين من نسبة قدرت بـ 25 % إلى نسبة 10% في نهاية الأربعينيات، وكانت المجموعة الإيطالية هي أكبر المجموعات الأوروبية المهاجرة نحو البلاد التونسية منذ أن صدر مرسوم سنة 1907 الذي أصبح بموجبه تنظم الهجرة الإيطالية نحو تونس عن طريق وكالات خاصة، والتي تمّ نقلها مباشرة إلى العمل في المناجم، فشكل حجمها $\frac{2}{3}$ المجموعات الأوروبية⁽¹⁶⁾ ويعود ذلك إلى كون المهاجرين الإيطاليين كانوا يتميزون من حيث العدد المرتفع والتخصص في عمل المناجم، كما دفعتهم الحاجة إلى الهجرة بسبب البؤس والبطالة وخاصة منهم الذين كانوا يعملون بالمناجم الإيطالية سابقا، فتوفرت بذلك أعداد هامة من الأيدي الإيطالية المتخصصة التي ساهمت

في استغلال المناجم في السنوات الأولى من انطلاقها، وهذا ما تبرزه بيانات الجدول في تطور عدد العمال الأوروبيين والمسلمين بمناجم قفصة.

جدول رقم (1): العمال الأوروبيون والمسلمون بمناجم قفصة ⁽¹⁷⁾

1948	1941	1939	1937	1924	1912	1904	1902	
339	238	284	297	599	800	330	370	الأوروبيون
2576	2440	3183	2572	6597	6597	4900	1510	العرب المسلمون
2915	2678	3467	2869	7196	7397	5230	1880	المجموع

4 - وضعية الجزائريين العاملين بالمناجم:

اشتغل المهاجرون الجزائريون في قطاع الصناعة المنجمية بالبلاد التونسية تحت ضغط الحاجة و الحرمان و التشريد الذي واجههم في بلادهم قبل الهجرة، وبعد توافدهم إلى تونس، فلم يبق أمامهم سوى العمل فيما توفر لديهم بقطاع المناجم و غيرها، وان الاشتغال بها لم يكن سهلا بل كان محفوفًا بالمخاطر المتمثلة أساسا في التمييز بين العمال الأوروبيين و العمال العرب أو الأهالي كما كان يطلق عليهم في القوانين الاستعمارية المسيرة للعمل، الأمر الذي أدى إلى سوء حالة العمال العرب وتردي أوضاعهم المهنية من الجزائريين و غيرهم، فمنهم من مات ومنهم من شوه.

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الأيدي العربية العاملة بالمناجم وخاصة منها الجزائرية و التونسية هو عامل المسافة القريب من منطقة المناجم عند البعض منهم ونمط الحياة التقليدية المرتبط بالأرض الذي جعل البعض منهم يغادر العمل في قطاع المناجم لمدة سنة أو أكثر بغرض الاشتغال في الفلاحة، وخاصة منهم الجزائريون الوافدون من المناطق الحدودية القريبة من منطقة المناجم، كما هو الحال بالنسبة لمنطقة سوف، وتبسة وسوق أهراس وغيرها، بغرض الاشتغال في الأراضي الفلاحية، أما الجزائريون المتوافدون من المناطق البعيدة عن الحدود كالمناطق الوسطى والغربية من الجزائر فإنهم يقضون مدة طويلة في العمل بالمناجم لمدة قد تصل إلى أربع أو خمس سنوات، وقد يصل انقطاعهم عن العمل بالمناجم إلى ستة أشهر⁽¹⁸⁾.

ومثل ما أشرنا إليه سابقا بأن مجموعات العمال المسلمين بقطاع الصناعات المنجمية متكونة من القبائل التونسية ومن المهاجرين الجزائريين و الليبيين و المغاربة، في حين كانت القبائل التونسية تنقطع عن العمل في المناجم لمدة تطول نسبيا بغرض العمل في الفلاحة التي كان ارتباطهم بها كبيرا، وغالبا ما كان غياب هذه اليد العاملة بالمناجم يتميز بالموسمية و ذلك حسب الظروف المناخية المتحكمة في النشاط الفلاحي، فعندما تكون الأمطار متوفرة تكون الأفضلية عندهم للنشاط الفلاحي على الرغم من أن العمل المنجمي يوفر لهم أجرا

قارا، عكس ما كان عليه الحال بالنسبة لليد العاملة الجزائرية بالمناجم التي لا تحددها المواسم الفلاحية ماعدا بعض الجزائريين الوافدين من المناطق الحدودية كمناطق تبسة وسوق أهراس ووادي سوف و غيرها، كما كان لظروف العمل القاسية بالمناجم دورها في الانقطاع عن العمل لفترات مؤقتة أو دائمة و خاصة منها في فترات الحرارة المرتفعة و البرودة القاسية و في شهر رمضان⁽¹⁹⁾.

وسواء كان هذا الانقطاع عن العمل من طرف بعض الجماعات العربية بالمناجم طويلا أو قصيرا فإنه كان يمثل المدخول الوحيد بالنسبة للمهاجرين الجزائريين و المغاربة، كما أن ظاهرة التغيب كانت واضحة من طرف الجماعات العربية ما بين فصلي الحرارة والبرودة، ففي سنة 1921 بلغ عدد العمال الأهليين بالمناجم في شهر جانفي 3683 عاملا، ثم انخفض هذا العدد في شهر جويلية من نفس السنة إلى 2380 عاملا، كما كان عليه الحال كذلك سنة 1924 حيث بلغ العدد في شهر جانفي 7217 عاملا، ثم تقلص هذا العدد في شهر جويلية إلى 3683 من السنة نفسها⁽²⁰⁾.

فهذا الفرق في تقلص العدد ما بين فصلي البرودة و الحرارة - ما بين شهري جانفي وجويلية - يعود إلى عوامل كثيرة من أهمها العلاقات المتوترة ما بين رؤساء الشركات والعمال العرب (المسلمين)، وظروف الحياة المهنية الصعبة وعدم تحسينها، والتمييز

الكبير ما بين الأيدي العاملة الأوروبية المفصلة والأيدي العربية المحرومة من الحقوق المهنية.

5 -حوادث العمل:

انطلقت الشركات الاستعمارية في استغلالها للثروة المنجمية بالبلاد التونسية على اليد العاملة العربية باعتماد الواقع الاستعماري المفروض بعد عام 1881 ، والأسلوب الرأسمالي في تحقيق أرباحها دون إعطاء أية أهمية لتكوين العاملين بالمناجم أو أن توفر لهم الوقاية من الحوادث المهنية، فاعتمدت في بداية استغلالها للثروات المنجمية على القادة العسكريين، الذين شكلوا ثكنات كبيرة تديرها هيئة أركان مكونة من مهندسين فرنسيين ومسيرين من طرف رؤساء مصالح، وفرق عمالية مختصة، وجيش أجنبي مهمته توفير الأمن والحماية للشركات الاستعمارية بالقوة⁽²¹⁾.

وكان استخراج الفوسفات يتطلب توفير الأيدي العاملة المتخصصة وبخاصة منها التي تشتغل في عمليات التفجير (Boute feux)، وهي غير متوفرة بالعدد المطلوب الأمر الذي أدى إلى إقحام اليد العاملة العربية، والتي لم تكن مؤهلة في عمليات التفجير، أو العمل داخل الأنفاق، فكثر الحوادث المهنية التي أصابت اليد العاملة العربية غير المؤهلة بأعداد كبيرة، و كثيرا ما كانت الشركات المنجمية لا تصرح بعدد حوادث العمل، وساعدها في ذلك البعد الجغرافي لمنطقة المناجم،

وانعدام المراقبة، وجهل الطبقة الشغيلة بحقوقها المهنية وخضوعها للأمر الواقع نتيجة لظروفها المزرية، والحاجة إلى العمل في ذلك الحين، كالحادث الذي أودى بحياة 200 عامل، وأخفته شركة المناجم⁽²²⁾، إضافة إلى الحقوق المهنية التي حرم منها العمال العرب كالتعويضات المهنية وغيرها عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للعمال الأوروبيين، وهذا ما يمكن أن نستخلصه من بيانات الجدول المتعلقة بحوادث العمل والذي تظهر من خلاله الحوادث المهنية القاتلة التي كان معظم ضحاياها من العمال العرب و كان عدد الجزائريين في المرتبة الأولى في الفترة ما بين 1923 - 1937.

جدول رقم: (2) حوادث العمل المنجمية حسب الجنسيات⁽²³⁾

السنة	مجموع القتلى	عدد الجزائريين	عدد التونسيين	عدد الليبيين	عدد المغاربة	عدد الفرنسيين	عدد الايطاليين	نسبة الجزائريين (%)
1923	18	—	—	—	—	—	—	28.57
1924	14	04	06	01	01	01	01	42.85
1925	07	03	02	01	01	01	—	46.15

46.15	—	—	01	02	04	06	13	1926
54.54	—	—	02	—	03	06	11	1927
46.15	—	—	01	01	02	03	07	1929
—	—	—	—	—	—	—	08	1931
—	—	—	—	—	—	—	02	1933
—	—	—	—	—	—	—	06	1934
—	—	—	—	—	—	—	02	1935
—	—	—	—	—	—	—	03	1937

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بأن مجموع القتلى ما بين 1923 - 1929 كانت كلها من العمال الأهليين في الحوادث المهنية بنسبة 100 % ماعدا سنة 1924 التي كانت فيها نسبة القتلى الأوربيين 14.25 %، كما أننا نلاحظ أن نسبة القتلى في الحوادث المنجمية من جزائريين كانت دائما هي المرتفعة عن بقية المجموعات العربية، و يعود ذلك إلى ارتفاع عددهم، وقلة خبرتهم المهنية في المناجم، وعدم تلقيهم تكويننا خاصا يقيهم من ارتكاب الأخطاء المهنية.

فالنسبة المئوية من عدد القتلى في العمل بالمناجم من الجزائريين مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى كانت مرتفعة، فقد تراوحت ما

بين 28.57 % و 54.54 % في الفترة المسجلة ما بين 1924 و 1929، وارتفاع هذه النسبة لدى المجموعات الجزائرية له دلالة على نشاط المهاجرين الجزائريين في المناجم، ودفعهم إلى العمل المنجمي الصعب، كما نلاحظ أيضا أن نسبة القتلى كانت 100 % من المجموعات العربية العاملة بالمناجم عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للمجموعات الأوربية المتميزة بتكوينها المهني، و امتيازها بالحقوق المهنية كالتعويضات و غيرها⁽²⁴⁾، كما أن المصابين في حوادث العمل من المجموعات الأهلية ليس لهم قوانين تحميهم أو تؤمن لهم دخلا يحفظ حياتهم، كما أنهم لا يحصلون على نصف الأجر أثناء فترة العلاج مثل ما هو مطبق بالنسبة للعمال الأوربيين، بل كان يتم التخلص منهم بعد منحهم مبلغا ماليا لا يوفر لهم حتى أدنى مستوى من الحياة.

6 - المهن والأجور:

خضع ترتيب المهن والأجور إلى الأهداف الاستعمارية في استغلال الثروات المنجمية بالبلاد التونسية، فكان ذلك أساسا استراتيجيا في توزيع الأصناف المهنية، وتحديد الأجور، فكانت هيمنة العنصر الأوربي في استحواذة على المناصب العليا، والمهن المتخصصة في الصناعة المنجمية كإطارات التسيير، والكهربائيين والعمال المكلفين بتفجير المفرقات... الخ، فالعلاقة بين الرتب الاجتماعية والرتب المهنية كانت

لا تسمح للعمال المسلمين في المناجم بالارتقاء إلى المناصب المهنية العليا، وهذا الأمر لا يعود إلى كون العمال العرب لا يتوفرون على المؤهلات المهنية، وإنما يعود السبب في ذلك إلى النظرة العرقية والعنصرية الاستعمارية التي فرضتها شركات الاحتلال المنجمية كحد فاصل بين المجموعات الأوروبية كطبقة عليا متميزة، والعمال الأهليين كطبقة مهنية سفلى محرومة من حقوقها المهنية.

وكان المهاجرون الجزائريون يحتلون مكانة الصدارة ضمن مجموعات العمال المسلمين ثم يليهم الليبيون ثم المغاربة، ثم التونسيون في حين كان الجزائريون الوافدون من مناطق وادي سوف مرتبين في أسفل المهن المنجمية، وكان ارتقاء بعض العمال المسلمين إلى سلم المراتب المهنية الوسطى كرئيس حظيرة مثلاً يثير حساسية لدى العمال الأوروبيين مما نتج عنه نزاعات فيما بينهم، والنظرة إليهم بعين الاحتقار واتهامهم بالوشاية، ودفع الرشاوى مقابل ترقيةهم إلى المناصب المهنية الوسطى، حسب ما يبينه الجدول الموالي بالنسب المئوية لرؤساء الحظائر للمجموعات العمالية العربية بالمناجم.

جدول رقم (3): التوزيع النسبي لرؤساء الحواضر المنوحة للعمال العرب ما بين سنتي (1928 - 1930) ⁽²⁵⁾

أم العرائس		المنجم، المتلوي، الرديف	المنجم، المتلوي، الرديف
1930	1928		

فئات العمال العرب	المظيلة 1930		
الجزائريون	25	15	14
المغاربية	09	17	19
الليبيون	39	38	32
التونسيون	27	28	35

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نشاط الوافدين الجزائريين بالعمل المنجمي يحتل مكانة متميزة من حيث العدد ضمن المجموعات العربية، فهذه النسب لرؤساء الحواضر المصنفة كوظائف وسطى في سنتي 1928، و 1930 كان فيها أغلبية الجزائريين الوافدين من المناطق القريبة من الحدود الجزائرية التونسية، وخاصة مناطق وادي سوف الذين كان تصنيفهم في مرتبة السلم المهني الأسفل كعمال معاونين فقد بقي ارتباطهم بالعمل الفلاحي عكس ما كان عليه الحال بالنسبة للوافدين الجزائريين عند بداية النشاط المنجمي في نهاية القرن التاسع عشر وإلى غاية الحرب العالمية الأولى حيث تغيرت وجهة المهاجرين بصورة مركزة نحو فرنسا.

كما ارتبط تحديد قيمة الأجور بأصناف المهن وبالمجموعات العمالية المصنفة أساسا إلى عمال أوروبيين يتقاضون مرتبات عالية وعمال مسلمين يتلقون مرتبات منخفضة، فالفرق بين الصنفين في الأجر كان يتراوح ما بين 30 إلى 40 % ⁽²⁶⁾، فأجر العامل الأهلي

بالمناجم كان في بداية القرن العشرين يتراوح ما بين 3 إلى 4 فرنكات في اليوم، و ما بين 1 إلى 3 فرنكات في اليوم للعامل الأهلي المصنف كمعاون، ثم أخذت هذه الأجور في الارتفاع بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الحياة خاصة ارتفاع سعر المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك غير أن ارتفاع هذه الأجور لم يكن يتناسب مع ارتفاع المواد الغذائية، كما كان الهدف من الارتفاع البسيط لهذه الأجور هو امتصاص جزء من نسبة التضخم المالي الذي عرفته فرنسا خلال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها، والانخفاض في قيمة الفرنك الفرنسي الذي عرفه سنة 1919⁽²⁷⁾،

كما أن ارتفاع هذه الأجور خلال هذه الفترة الطويلة من بداية القرن العشرين إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن يراعى فيه الدخل المطلوب للعائلة ولا تكاليف الحياة المطلوبة.

وبهذه المؤشرات فإن متوسط الدخل الشهري للعائلة الأوربية قدر بحوالي 1000 فرنك، ومعدل الأجر اليومي قدر بحوالي 30.33 ف، في حين بلغ المعدل الشهري للعائلة الأهلية بـ 250 فرنكا، وذلك على أساس أن الأجر اليومي قدر بقيمة 12.60 ف، في حين أن الدخل المطلوب للعائلة العربية يتراوح ما بين 450 إلى 500 ف، والخلاصة من ذلك كله هو أن الدخل الشهري للعامل الأهلي المقدر بحوالي 300 ف لا يوفر له حتى

ضروريات الحياة لكل المجموعات العمالية المغاربية⁽²⁸⁾ الأمر الذي يفسر لنا الإحساس والشعور بالغبن والإجحاف في حق المجموعات العمالية العربية بالمناجم، ونمو الوعي لديهم للمطالبة بحقوقهم المهنية، وارتفاع الأجور والبحث عن الوسيلة الملائمة لذلك خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث بدأت حركة الاضطرابات تزداد وتتوسع بعد المقارنة بين أجور العمال الأوروبيين والعمال العرب الذين يؤدون نفس النشاط المهني كرئيس حظيرة أو معاون وغيرها.

جدول رقم (4): مقارنة تطور الأجور ما بين اليد العاملة الأوربية والعربية في المناجم (1914 - 1926)⁽²⁹⁾

أصناف المهن	العمال الأوروبيون			العمال العرب (الأهليون)		
	قبل 1914	1922	1926	قبل 1914	1922	1926
رئيس حظيرة	5.5ف	13.75ف	22ف	3.5ف	10.75ف	11ف
غسال	3.85ف	11.5ف	16.5ف	2.85ف	6.30ف	7.20ف
واضع أعمدة خشبية	5ف	14ف	19.5ف	3.55ف	12ف	11ف
معاون	3.35ف	9ف	—	2ف	5.25ف	6.2ف

تبرز لنا بيانات الجدول من خلال الأصناف المهنية الأربعة، وفي نفس السنوات المذكورة، الفرق الكبير في قيمة الأجور الممنوحة لليد

العاملة الأوروبية، والقيمة الممنوحة للعاملين العرب بمناجم قفصة، والتي يزيد الفرق في معظمها عن 50 % و هناك البعض منها يزيد فيها عن 100 % كالفرق في سنة 1926 بين الغسال الأوربي والغسال العربي، إذ يتلقى العامل الأوربي 16.5 ف بينما يتلقى العامل الأهلي 7.20ف.

وإذا كان التمييز والأفضلية للعامل الأوربي في إسناد المهن، وفي مضاعفة الأجور، والمنح العائلية، فكذلك الأمر بالنسبة للترقية المهنية فهي محدودة، ومحرومة على المجموعات العربية العاملة في المناجم، فهذه الحقوق المهنية المهضومة للعامل العربي من طرف الشركات الاستعمارية تدخل كلها في نطاق تطبيق مبدأ العرقية والعنصرية لا إلى الكفاءة والمهنية، كما أن التقاعد هو الآخر ظل محرما على العمال العرب في المناجم على الرغم من صدور المرسوم الذي ينص على مبدأ تعميم قانون التقاعد على المجموعات العمالية الثلاثة من الفرنسيين والأوروبيين والعرب، والصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1920⁽³⁰⁾.

وبتطبيق قانون التقاعد على المجموعات الأوروبية الذي يضمن لهم التأمين لبقية حياتهم، في حين يحرم العمال العرب من هذا الحق فيقضون بقية حياتهم في حالة من البؤس و الحرمان من حقوقهم في سن التقاعد خاصة و أن المنطقة المنجمية كانت منطقة تنتشر فيها الأمراض المختلفة كأمراض الجدري، وحمى المستنقعات، وأمراض العيون والسل، والسعال الديكي والإسهال و غيرها من الأمراض.

7 - أوضاع الحياة في القرى المنجمية:

تميزت حياة المجموعات العمالية العربية في المناجم بالمعاناة في أوقات العمل، وظروف الحياة الصعبة خارجها في القرى المنجمية، فأقيمت الأحياء الخاصة بالعمال الأوربيين الذين بنيت مساكنهم من قبل الشركات المنجمية بتخطيط هندسي على شكل القرى الأوربية المتوفرة على كل التجهيزات الحضرية، والمرافق الضرورية بغرض الاستقرار والترغيب في الهجرة الأوربية نحو المراكز المنجمية، فصنفت المساكن الأوربية المقامة حسب الرتب المهنية، فهناك مساكن خاصة بالإطارات العليا وأخرى بالإطارات الوسطى، و مساكن للعمال المتخصصين⁽³¹⁾، وحول الحي السكني للأوربيين أقيمت وتوزعت الأحياء العربية كمجموعات خاصة بالجزائريين والمغاربة و الليبيين، وأصحاب الأراضي من القبائل التونسية المتبعثرة كأولاد بويحي، وأولاد امعمر وغيرهما، وبدأ ظهور هذه الأحياء العربية منذ بداية الاستغلال المنجمي، وبرزت بشكل واضح فعرفت بحي الجزائريين، وحي المغاربة، وحي الليبيين، وحي السوافة، وتكونت كلها حول الأحياء الأوربية المتميزة بنمطها العمراني الحديث، واستقرار الجزائريين بهذه الأحياء العمالية بمنطقة المناجم كان أقوى من المجموعات العربية الأخرى الأمر الذي ميّز نشاطهم في العمل، وخاصة منهم الجزائريون

الوافدون من المناطق الجزائرية البعيدة عن الحدود الذين أجبرتهم السياسة الاستعمارية القاسية على الهجرة نحو البلاد التونسية.

8 - توزيع المهاجرين الجزائريين بالمناجم التونسية:

شكل انتشار الجزائريين بمختلف المواقع المنجمية بالبلاد التونسية، واحتلالهم للمرتبة الثانية بعد المجموعات الإيطالية بنسبة 18.80 % من المجموع الكلي لعمال المناجم⁽³²⁾، وذلك حسب بيانات الجدول الذي يحدد حوالي 13 مركزا صناعيا للمناجم بالمناطق الغربية الشمالية من تونس.

وهذا ما يتضمنه الجدول رقم:5 في توزيع الجزائريين بالمراكز المنجمية الواقعة خاصة بمنطقة الكاف حيث انتشار المهاجرين الجزائريين بأعداد كثيرة⁽³³⁾.

جدول رقم (5): توزيع المجموعات العمالية بالمراكز المنجمية 1911 (34)

المجموع	المغاربة	الليبيون	التونسيون	الجزائريون	الاطاليون	الفرنسيون	
328	02	10	132	78 (23.7%)	80	26	قرن حلفاية
494	07	10	110	130 (26.31%)	180	57	بوجابر
348	11	135	41	15 (4.31%)	142	04	سيدي عمر
317	25	105	08	101 (31.86%)	61	17	سلاطة حديد
180	00	30	50	00	100	00	سلاطة الشمالية
528	00	00	99	148 (28.03%)	230	51	ساقية سيدي يوسف
87	00	02	40	03 (3.44%)	35	07	الطويرف
665	82	185	103	92 (13.83%)	153	50	جريصة
221	20	25	50	25 (11.31%)	86	15	القراصية
960	00	50	200	50 (5.2%)	650	10	القلعة الجرداء
795	20	15	100	350 (44.02%)	300	10	قلعة سنان
228	15	90	20	00	100	03	الرييبة
184	06	65	10	02 (1.08%)	81	20	صلصالة
5285	188	722	963	994	2148	270	المجموع
%100	%3.55	%13.66	%18.22	%18.80	%40.64	%5.10	النسبة المئوية

من خلال بيانات الجدول يتبين لنا بأن عدد المهاجرين الجزائريين العاملين بالمراكز المنجمية بالمنطقة الشمالية الغربية من تونس خلال

فترة الاحتلال الفرنسي كانوا في مجموعهم يحتلون المرتبة الثانية بعد المجموعات الايطالية بنسبة 18.80% من المجموع الكلي بهذه المراكز، وكان تركيزهم كبيرا في البعض منها كمنجم قلعة سنان بنسبة 44.02% ومنجم ساقية سيدي يوسف بنسبة 28.03% ومنجم بوجابر بنسبة 26.31%، ومواقع هذه المناجم قريبة من الحدود الجزائرية التونسية الأمر الذي ساعد على توافد الجزائريين للعمل بهذه المناجم من جهة ومن جهة أخرى للهروب من الاضطهاد والقساوة والحرمان الذي فرضته سلطات الاحتلال على الجزائريين ببلادهم وإصدار القوانين الاستعمارية كقانون التجنيد الإجباري الصادر سنة 1912⁽³⁵⁾، والقوانين والمراسم والقرارات التي فرضتها السلطات الاستعمارية قبله منذ بداية احتلالها للجزائر سنة 1830⁽³⁶⁾.

ونشاط الجزائريين العاملين بالمناجم التونسية كان دائما حاضرا في كل الحركات العمالية المطالبة بتحسين ظروف العمل أو الإضرابات الخاصة برفع الأجور، والتي كانت منخفضة عن أجور المجموعات الأوروبية، وهذا ما أشارت إليه بعض الوثائق ومنها التقرير الذي صدر عن سلطات الاحتلال حول إضراب منجم الجريصة بتاريخ 8 أوت 1922، والذي تضمن بأن عدد الجزائريين المضربين بلغ 59 عاملا من العدد الكلي البالغ 665 عاملا بالمنجم، ومن أهم مطالبهم رفع الأجور وتحسين ظروف السكن.

ونستخلص من خلال ما تضمنه التقرير سواء بالنسبة للجزائريين أو لبقية المجموعات العربية الأخرى بالمناجم هو سوء حالة الإقامة التي كانت عبارة عن أحياء قصديرية منعزلة لا تتوفر على التجهيزات الضرورية للحياة العادية كالماء الصالح للشرب، والكهرباء والتجهيزات الصحية على الرغم من الدور الذي كانت تقوم به اليد العاملة في استخراج الثروات المنجمية، في ظروف مهنية صعبة، والتي كانت تذهب فوائدها إلى تحريك الصناعة الفرنسية المقامة بالتراب الفرنسي، حيث كانت تعيش المنافسة مع الصناعات الأوربية الأخرى (37).

وأما النسبة الكبيرة التي كانت تمثلها اليد العاملة العربية في الصناعة الاستخراجية للمناجم منذ انطلاقتها وإلى عقد الثلاثينيات فهي مبينة في الجدول الآتي في الفترة ما بين 1900 و1934.

جدول رقم (6): التطور النسبي (%) للعمال بمناجم قفصة حسب الجنسيات (38)

الجنسية السنة	فرنسيون (%)	إيطاليون (%)	جزائريون (%)	تونسيون (%)	مغاربة (%)	ليبيون (%)
1900	04	14.2	46.9	04.2	10.2	20.9
1907	31	10.7	44.1	11	14.7	16.5

22	06.9	40	21	08.7	01.7	1913
15.6	06.6	49.4	16.9	09.8	01.6	1920
13.1	05.2	51.5	17.2	06.5	06.2	1927
18	05.6	35	30.2	04.7	06.3	1934

من خلال النسب المئوية الواردة في الجدول في الفترة الممتدة من بداية القرن العشرين إلى سنة 1934، نلاحظ أن نسبة الجزائريين العاملين بالمناجم كانت مرتفعة إلى غاية الحرب العالمية الأولى ثم انخفضت هذه النسبة، فعوضت بالعاملين التونسيين التي ارتفعت في سنة 1913 إلى غاية 40 %، و هذا ما يفسر لنا تغير وجهة المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا مع فرض سياسة التجنيد الإجباري الذي فرض على الشباب الجزائري بعد سنة 1912 لاستعماله في الحروب الفرنسية وللزج به في الحرب العالمية الأولى، كما نلاحظ ارتفاع نسبة الجزائريين في سنة 1934 إلى أكثر من 30 % فاحتلت بذلك المرتبة الثانية بعد التونسيين، وهذا له دلالة على نتائج الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائريين بدرجة كبيرة وزادت من حدتها السياسة الاستعمارية المستغلة للثروات الجزائرية⁽³⁹⁾ في هذه الفترة، الأمر الذي يبين لنا تطور الهجرة الجزائرية نحو الخارج بشكل عام، وارتفاع نسبة العاملين الجزائريين بالمناجم التونسية الذين كان يتم استغلالهم في تنمية الرأسمال الفرنسي إذا ما نظرنا إلى قيمة الأجور التي يتلقاها العمال العرب بقطاع المناجم منذ بداية استغلالها، فهي لا تمثل إلا

نسبة قليلة جدا من الأرباح الكبيرة التي تحققها تلك الشركات الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى التمييز والفارق الكبير في الأجور بين العمال العرب ومن ضمنهم الجزائريون، والعمال الأوروبيون⁽⁴⁰⁾، وهذا التمييز مارسه سلطات الاحتلال في كل من الجزائر وتونس بدءا من مصادرة الأراضي، وتشريد الإنسان واستغلاله كقوة إنتاجية في هجرته الداخلية والخارجية.

جدول رقم (7): عدد العمال الجزائريين بمناجم قفصة سنة 1948⁽⁴¹⁾

المنجم المجموعة	المتلوي	الرديف	أم العرائس	المظيلة	المجموع
الأوروبيون	110	81	48	114	353
التونسيون	700	908	981	726	3315
الجزائريون	138 (%12.33)	606 (%31.82)	222 (%15.68)	49 (%04.44)	1015 (%18.32)
المغاربية	70	55	47	03	175
الليبيون	101	254	117	210	682

5540	1102	1415	1904	1119	المجموع
------	------	------	------	------	---------

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بأن نشاط المهاجرين الجزائريين بالصناعة المنجمية كان منتشرًا بعد الحرب العالمية الثانية بمختلف المراكز الأربعة، وأكبر نسبة كانت بمنجم الرديف بنسبة 31.82 %، وأقل نسبة كانت بمنجم المظيلة بنسبة 4.44 %، وبلغت النسبة الإجمالية 18.32 % من مجموع عمال المناجم بمنطقة قفصة، وما يمكن استخلاصه هو أن نشاط المهاجرين الجزائريين في الصناعة المنجمية بقي مستمرًا ونسبته مرتفعة عن باقي المجموعات العربية محتلاً بذلك المرتبة الثانية بعد العمال التونسيين.

الهوامش

(1) - Shili Ridha, La pénétration du capitalisme dans le secteur mineur en Tunisie coloniale, cas gisement de Kalaat-djerda, depuis la fondation de la 1 ère Guerre mondiale (1883- 1918),P77.

(2) - توماس فيليب (Thomas Philipe): أرسل ضمن البعثة العلمية المنظمة من طرف وزارة التعليم العالي، و الخاصة بالاستكشافات في الأراضي التونسية، و كان توماس يعمل كطبيب بيطري ضمن الجيش الفرنسي، فتمكن من استكشاف الفوسفات بجبل قفصة في شهر أفريل 1885، و قدم اكتشافاته الأكاديمية للعلوم في شهر ديسمبر من السنة نفسها.

(3) - الأراضي الموات : المقصود بها تلك الأراضي التي لم تزرع بشكل دائم ، وتكون شرعية ملكيتها عن طريق إحيائها بالاستغلال الزراعي ، غير أن سلطات الحماية اعتمدت مبدأ سياسة إعمار البلاد الذي تعتمد في الاستيلاء على الأراضي الواسعة والأراضي المتروكة بدون زراعة و هي تدخل ضمن أراضي الموات .

(4) - بول دوماس Dumas Paul : هو عضو لجنة التحقيق الميدانية الخاصة بالبحث حول الصيغة القانونية للملكية الأراضي (أراضي القبائل) بمقتضى الأمر الصادر في شهر جانفي 1901 ، والمتضمن التحقيق المباشر مع سكان المنطقة المعنيين بمسألة الملكية للأراضي ، ورئيس المحكمة المدنية بتونس العاصمة .

وله مؤلف آخر بعنوان :

Dumas Paul, Les populations indigènes et la terre collective de tribu en Tunisie, Imprimerie française, 35 rue de Naples, Tunis, 1912 .

(5) - الشفعة : هي رخصة تمنح صاحبها أفضلية التملك لشخص معين بحكم القرابة، وحق الشفعة يكون للملكية الخاصة .

(6) - تأليف جماعي: تونس الشهيدة، تعريب حمادي الساحلي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1984، ص 112.

(7)- A.N.T, série C. 343, rapport établi par lieutenant Chareyre, officier de renseignement adjoint à Fariana, au sujet des travaux de la commission chargée de la reconnaissance générale des gisements situés dans les montagnes de l'ouest de Gafsa Fariana, le 9 mai 1894.

(8) - حفيظ طبابي: الحركة النقابية في مناجم قفصة خلال الفترة الاستعمارية، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية - تونس 2005 ص 27.

(9)- Berthon Louis : l'industrie minérale en Tunisie, imprimerie Che weber et Cie, Tunis 1922, P.P. 222, 224.

(10) - تقدير عدد سكان المنطقة كان من عمل ضباط الاستعلامات بالمنطقة التي قامت بجمع هذه الأعداد من مختلف المجموعات السكانية.

(11)-Bodereau (Jean) , La Gafsa ancienne, la Gafsa moderne, éditeur Augustin Challamel, Paris 1907, P.P. 175- 176.

(12) - Anonyme , Mémoire le sud tunisien, le domaine de l'oued el Melah , Paris 1891, P 68.

(13) - Augustin (Bernard) ,La main d'œuvre dans l'Afrique du nord in étude et document, rapport au comité d'Algérie et Tunisie - Maroc 1930, P 298.

(14) - Dougui (Noureddine) , Monographie d'une grande entreprise coloniale : la compagnie et De chemin de fer de gafsa (1897-1930) thèse de doctorat d'état faculté des sciences humaines et sociales , université de Tunis . 1991 p 238

(15) - حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص 37.

(16)- De Deppen , L'industrie minérale de la Tunisie, édition H, Dumond et E. Pinat, Paris 1914, P 261.

(17) - A.C.P.G, Série 13, carton: 159, D2, situation des exploitations et de l'exploitation de la compagnie des phosphates de Gafsa.

(18) -طبابي حفيظ، مرجع سابق.ص -ص.54- 55 .

(19)- Dougui (N) , Monographie. op.cit, P. 257

(20) -A.C.P.G (Metlaoui).

(21) -Dougui (N) : Naissance d'un prolétariat minier, op.Cit. P.P 65- 66

(22) -D'octon. op.cit 347.

(23) -A.C.P.G. (Metlaoui)

(24) -Plissard (Roger), La condition des travailleurs de l'industrie minier en Tunisie: 1936-1939, essai monographique régionale, Imprimerie universitaire de Lille 3, 1972, P 316(25) - A.M.A.E, Série: 13 C. 135, D2. Folio 119 الحركة -مصطفى لطفي الشايبى: الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية -النقابية 1894 -1956، ج 1، مركز النشر الجامعي، تونس 2010، ص 169.

(26)-Dougui (N) , Naissance d'un prolétariat minier, P 68 .

(27) - قدر ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية خلال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) بأكثر من أربع مرات في البيع بالجملة، و بأكثر من ثلاث مرات في البيع بالتجزئة في نفس الفترة، أما أجور العمال في المناجم فارتفعت مرتين في الفترة ما بين 1913 و إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما فقد الفرنك الفرنسي قيمته بنحو $\frac{2}{3}$ خلال نفس الفترة.

(28)- Plissard (Roger) , op. cit. p.316

(29)-Groupe 8, La région minière de Gafsa, inédit, 1970, P. 68

(30) - حفيظ طبابي، مرجع سابق، ص 69.

(31) -Brune (Roger) , Européens et prolétariat urbain dans le sud tunisien, la ville minière de Redeyef, in la pensée № 67 (mai- juin) 1956, P.P. 46- 47.

(32) يوسف الجفالي: الحالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881- 1930، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تونس، (1993/1992) - تونس ص 153.

(33)- Dominique Charpy, Mémoire de stage, situation des algériens résidanat en Tunisie , école nationale d'administration , section affaires extérieures, 1955.p.32

(34)- Monchicourt (ch), La régence du Haut Telle en Tunisie (le Kef .TébourSouk, makara, Thala), Essaie de monographie géographique, thèse pour le doctorat, librairie Arman Colin, Paris 1913, P 465.

(35)- Bevia (J) , Le service militaire obligatoire pour indigènes en Algérie, in Revue Africaine № 52, 1908, P. 116.

و أنظر كذلك:

Prunel (A) , Le recrutement des indigènes algériens par voie de l'appel, thèse de doctorat Alger- Jourdan 1913, P.P 13-14.

(36) - صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870 - 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 85.

(37)- Plissard Roger, op.cit. p.p. 317-320

(38)- Dougui (N) : Monographie, op.cit, P. 258.

(39) - د. عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائري، ماضيه و حاضره 1830 - 1985، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ط 1، الجزائر 1982، ص 22.

(40)- A.N.T. Série du mouvement national, C 7, D 6. Surveillance du contrôle civil de Gafsa, Direction générale de l'intérieur, Sureté publique " Djirissa ", le 31 Août 1922.

(41)- A.M.A.E , Série 13 B 586, C 159, D 2, Folio 120.

وانظر أيضا، طبابي، مرجع سابق، ص 132.